الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الجمهورية اللبنانية

وزير الدولة لشؤون مجلس النواب

البرنامج الوطني للتأهيل الاداري

ديوان المحاسبة

خطة برنامج ١٩٩٥ - ١٩٩٧

آذار ١٩٩٥

الجمهوريـــة اللبنانيـــة

وزير الدولة لشؤون مجلس النواب

البرنامج الوطني للتأهيل الاداري

ديوان المحاسبة

خطة برنامج ١٩٩٥ - ١٩٩٧

آذار ١٩٩٥

مشروع برنامج القانون للموازنة التخطيطية
للبرنامج الوطني للتأهيل الاداري

بناء على تكليف مجلس الوزراء، قام وزير الدولة لشؤون مجلس النواب المكلف بالاصلاح الاداري باعداد مشروع برنامج القانون للموازنة التخطيطية للبرنامج الوطني للتأهيل الاداري. وقد تم الاستعانة بخبرات استشارية لبنانية وعالمية للقيام بالدراسات اللازمة بالتنسيق مع الوزارات والادارات العامة لاعداد الموازنة التخطيطية المطلوبة لافق ثلاث سنوات (١٩٩٥ - ١٩٩٧).

تشمل الاهداف التفصيلية للبرنامج الوطني للتأهيل الاداري: تحديد الاحتياجات الملحة لجميع الوزارات والادارات العامة والمصالح المستقلة، تحديد اولوياتها، تقدير التمويل اللازم، ادارة عملية التمويل من الموازنة العامة ومن التزامات الجهات المانحة، بالاضافة الى اطلاق آلية متابعة الانجازات وتحديث الاحتياجات سنويا".

وقد شمل نطاق العمل لكل وزارة او ادارة عامة : مراجعة الوضع الحالي التنظيمي والوظيفي، تحديد الاهداف واستراتيجية العمل، مراجعة الاولويات، تحديد الاحتياجات الفورية من الافراد والمكاتب والتجهيزات والحواسب والتدريب والدعم الفني، تحديد المشاريع المطلوبة لتفي بهذه الاهداف مع الاخذ في الاعتبار المشاريع الناشطة حاليا، وتقدير التكاليف لهذه المشاريع لتكون اساسا لمشروع برنامج القانون للموازنة التخطيطية مع الاخذ في الحسبان ما تم الالتزام به في الموازنة العامة الحالية.

ومع ان المسؤولية العامة للبرنامج تعود الى وزير الدولة لشؤون مجلس النواب المكلف بالاصلاح الاداري، وتعود اليه مسؤولية التنسيق والمتابعة، فان مسؤولية تحديد الاحتياجات تعود الى الوزارات والمسؤولين عن الادارات العامة بالاشتراك مع الفريق الاستشاري ، كذلك فان مسؤولية تنفيذ البرنامج تقع على عاتق كل وزارة او ادارة عامة، وعليه فقد تم العمل لتأتي هذه الدراسات مستجيبة لاولويات الوزارات والادارات العامة ولتعكس حاجاتها الحقيقية.

تتضمن خطة العمل التنفيذية لهذا البرنامج لسنة ١٩٩٥ تحديد اسلوب واجراءات تنفيذ البرنامج وتحديد الجهات المتعاونة للتنفيذ والتنسيق والمتابعة ومسؤولياتها. وتخصيص وصرف المبالغ الملحوظة في الموازنة بالتنسيق مع وزارة المالية والبدء بتنفيذ البرنامج حسب الاولويات. وسيقوم وزير الدولة لشؤون مجلس النواب بالتنسيق مع الجهات المانحة المهتمة بتمويل البرنامج وتحديد التزاماتها ومتابعة الاجراءات اللازمة لتحريك التمويل المطلوب من كل منها وصرف الاموال الملحوظة حسب برنامج عمل سيتم الاتفاق عليه . وسيقوم وزير الدولة لشؤون مجلس النواب ايضا بالمراجعة الدورية لتقدم العمل في البرنامج كما سيقوم بنهاية الشهر الاخير من السنة بتقييم شامل لما تم انجازه خلال العام وتحديث البرنامج على ضوء المشاريع التي تم تنفيذها والمشاريع المستمرة والمشاريع الجديدة.

ديوان المحاسبة

ملخص

يعتبر ديوان المحاسبة أعلى سلطة مالية للرقابة على الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة كافة (بما في ذلك الجيش وقوى الأمن) كذلك على شركات الاموال التي تلعب فيها الدولة دور الشريك.

هو محكمة (هيئة قضائية) وفي بعض مهامه يأخذ دور مصلحة إدارية. هذا ويقوم حاليا بممارسة نشاطات التدقيق التي توقفت لسنوات خلت

ان الرقابة في الديوان هي:

- رقابة مسبقة
- رقابة مؤخرة (تدقيق)

بعدما استعاد نشاطه يواجه ديوان المحاسبة صعوبات اساسية تتمثل بنقص في مساحات المكاتب وبالتالي في القدرة على استيعاب أعمال التدقيق. وعلى الرغم من هذا، فقد أخذ الديوان اولى خطواته وقام بتعيين عددا" من المدققين وهم الان قيد التدريب.

لذلك يقتضي التركيز على إعادة تأهيل النشاطات التالية:

- المكننة (إدخال الحواسيب) من أجل زيادة الإنتاجية.
- مبان وتجهيزات جديدة لتأدية المهام بشكل سليم.
- تدريب ودعم فني لإضفاء صفة نوعية وخاصة على الطرق والإجراءات الحديثة التي سيتم اعتمادها مع تعزيز القدرات العامة وتحديدا أعمال التدقيق.

وزير الدولة لشؤون مجلس النواب
برنامج تأهيل الادارة العامة

الاحتياجات المالية خلال الاعوام ١٩٩٥ - ١٩٩٧

ديوان المحاسبة

مديرية (محاسبة)	التوزيع حسب الفئات	السنة ١ (١٩٩٥) دولار	السنة ٢ (١٩٩٦) دولار	السنة ٣ (١٩٩٧) دولار	المجموع دولار	التمويل المؤمن	المبلغ الباقي (من موازنة الدولة)
المجموع العام	تجهيزات	١٢٠،٠٠٠	٧٠،٠٠٠	٠	١٩٠،٠٠٠	٠	١٩٠،٠٠٠
	الحواسيب	٤٨٠،٠٠٠	٠	٠	٤٨٠،٠٠٠	٤٨٠،٠٠٠	٠
	تدريب	١٨٣،٠٠٠	١٧٠،٠٠٠	٠	٣٥٣،٠٠٠	٠	٣٥٣،٠٠٠
	دعم فني	١٧٧،٠٠٠	١٧٥،٠٠٠	٠	٣٥٢،٠٠٠	٠	٣٥٢،٠٠٠
	المجموع	٩٦٠،٠٠٠	٤١٥،٠٠٠	٠	١،٣٧٥،٠٠٠	٤٨٠،٠٠٠	٨٩٥،٠٠٠
	التمويل المؤمن	٤٨٠،٠٠٠	٠	٠	٤٨٠،٠٠٠		
	المبلغ المتبقي(الموازنة)	٤٨٠،٠٠٠	٤١٥،٠٠٠	٠	٨٩٥،٠٠٠		
	المباني	٠	١،٤٥٠،٠٠٠	٠	١،٤٥٠،٠٠٠		

وزير الدولة لشؤون مجلس النواب
برنامج تأهيل الادارة العامة

الاحتياجات المالية خلال الاعوام ١٩٩٥ - ١٩٩٧
التفصيل حسب المشاريع

ديوان المحاسبة

مديرية (محاسبة)	التوزيع حسب الفئات	السنة ١ (١٩٩٥) دولار	السنة ٢ (١٩٩٦) دولار	السنة ٣ (١٩٩٧) دولار	المجموع دولار	التموين المؤمن	المبلغ الباقي (من موازنة الدولة)
مشروع محاسبة -١ نظام ادخال الحواسيب في المعلوماتية	تجهيزات	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	الحواسيب	٤٨٠،٠٠٠	٠	٠	٤٨٠،٠٠٠	٤٨٠،٠٠٠	٠
	تدريب	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	دعم فني	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	المجموع	٤٨٠،٠٠٠	٠	٠	٤٨٠،٠٠٠	٤٨٠،٠٠٠	٠
	المباني	٠	٠	٠	٠	٠	٠
مشروع محاسبة -٢ إنشاء الابنية او اعادة التأهيل والتجهيز	تجهيزات	١٠٠،٠٠٠	٥٠،٠٠٠	٠	١٥٠،٠٠٠	٠	١٥٠،٠٠٠
	الحواسيب	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	تدريب	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	دعم فني	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	المجموع	١٠٠،٠٠٠	٥٠،٠٠٠	٠	١٥٠،٠٠٠	٠	١٥٠،٠٠٠
	المباني		١،٤٥٠،٠٠٠	٠	١،٤٥٠،٠٠٠	٠	١،٤٥٠،٠٠٠
مشروع محاسبة -٣ تعزيز نشاطات ديوان المحاسبة	تجهيزات	٢٠،٠٠٠	٢٠،٠٠٠	٠	٤٠،٠٠٠	٠	٤٠،٠٠٠
	الحواسيب	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	تدريب	١٨٣،٠٠٠	١٧٠،٠٠٠	٠	٣٥٣،٠٠٠	٠	٣٥٣،٠٠٠
	دعم فني	١٧٧،٠٠٠	١٧٥،٠٠٠	٠	٣٥٢،٠٠٠	٠	٣٥٢،٠٠٠
	المجموع	٣٨٠،٠٠٠	٣٦٥،٠٠٠	٠	٧٤٥،٠٠٠	٠	٧٤٥،٠٠٠
	المباني	٠	٠	٠	٠	٠	٠

المحتويات

صفحة

١- بيان الوضع الحالي ١

١-٢ التنظيم الإداري ٢

١-٣ الموظفون ٢

١-٤ المشاريع القائمة ٢

١-٥ المشكلات الرئيسية ٣

٢- أهداف وأولويات نشاطات التأهيل خلال السنوات الثلاث القادمة ٤

٢-١ الدعم الفني المتوقع والمبرمج ٤

٢-٢ الانتقال الى الاهداف الطويلة المدى ٤

٣- ملخص أولويات المشاريع ٥

٣-١ أولوية المشروع (محاسبة-١) نظم المعلوماتية ٥

٣-٢ أولوية المشروع (محاسبة-٢) إنشاء الأبنية أو إعادة التأهيل والتجهيز ٥

٣-٣ أولوية المشروع (محاسبة-٣) تعزيز نشاطات ديوان المحاسبة ٦

البرنامج الوطني للتأهيل الإداري

١٩٩٥-١٩٩٧

ديوان المحاسبة

١- بيان الوضع الحالي

يعتبر ديوان المحاسبة أعلى سلطة مالية للرقابة على الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة كافة (بما في ذلك الجيش والقوى الأمنية) كذلك على شركات الاموال التي تلعب فيها الدولة دور الشريك.

انشأ الدستور اللبناني البنية القضائية لديوان المحاسبة (المادة ٨٧) لقانون المحاسبة العامة عام ١٩٥١ (١٩٥١/١/١٦)والقوانين المتعاقبة وقوانين الموازنة.

هو محكمة (هيئة قضائية) وفي بعض مهامه يأخذ دور مصلحة إدارية.

تشمل الرقابة ما يلي:

- الرقابة المسبقة على المناقصات العامة التي تتجاوز قيمتها ٥٠ مليون ل.ل. (أخضع هذا السقف الى عدة تعديلات كان آخرها تعديل عام ١٩٩٤).

- الرقابة المؤخرة (التدقيق) بالعمليات الممكننة كافة بحيث تصدر نتائجها في النشرة السنوية لـ "بيان الحسابات العامة" (المطابقة).

إن الأهمية المختصة بالرقابة المسبقة (الوقائية) والرقابة المؤخرة جرى تعديلها مرات عديدة منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٥١ وهذا تنفيذا لأحكام المادة ٨٧ في الدستور اللبناني (١٩٢٧).

في الواقع، أجرى ديوان المحاسبة الرقابة المسبقة فقط في السنوات الماضية، إذ مر اثنتا عشر عاما لم تخضع فيها الحسابات للرقابة (بعد أن صدر القانون الذي أعفى الأعوام ما قبل ١٩٨٠ من أعمال التدقيق).

١-٢ التنظيم الإداري

يتألف ديوان المحاسبة من ثلاثة أقسام:

- التدقيق الداخلي: للقيام بالرقابة المسبقة (الوقائية).
- التدقيق المحاسبي: للقيام بالرقابة المحاسبية المؤخرة.
- المحاكم: للقيام بشؤون القضاء والادعاء المالي العام.

١-٣ الموظفون

يتضمن الجهاز الوظيفي لهيئة المحكمة في ديوان المحاسبة موظفين مدنيين وقضاة (ملاك قضائي) ويدير هذا الأخير شؤونه مستقلا عن مجلس الخدمة المدنية. ونتيجة لتزايد عدد الوزارات والمؤسسات العامة التي تم اخضاعها للرقابة، فقد اجري مؤخرا" تعديل على الملاك (نيسان ١٩٩٢) الأمر الذي زاد في عمق الفجوة مع الواقع الحالي. إن التعيينات الجديدة للمدققين والمراقبين أخذت بعين الاعتبار ردم هذه الفجوة بالقدر المستطاع ولكن الحاجة الى التدريب ما زالت قائمة وفي ازدياد مستمر.

الفئة	الوظائف المقررة	اجمالي الوظائف المشغولة	المراكز الشاغرة في نهاية ١٩٩٤
ملاك قضائي	٣٦	١٨	١٨
مدققون	٣٠	٢٩	١
مراقبون	٥٠	١٣	٣٧
مساندة إدارية	٧٣	١٣	٦٠
المجموع	١٨٩	٧٣	١١٦

١-٤ المشاريع القائمة

تتضمن النشاطات والمشاريع القائمة ما يلي:

- دعم من برنامج المساعدة الاميركية (USAID) لادخال الحواسيب وقد وردت الإشارة اليه في (محاسبة-١) أدناه.
- إعداد برنامج يتم بموجبه تنظيم تبادل دراسات بالتنسيق مع ديوان المحاسبة الفرنسي (محكمة التدقيق). يقوم قاضيان في هذا الصدد بحضور دورة تدريبية في IIAP (المعهد القومي العالي للإدارة- فرنسا) في "مراقبة الحسابات وتدقيقها في الإدارات والمؤسسات العامة".

- يتولى ديوان المحاسبة بنفسه إقامة دورات تدريبية للمدققين المعينين حديثا، الامر الذي يجيز استئناف نشاطات التدقيق في الوقت الحالي.

١-٥ المشكلات الرئيسية

المشاكل الرئيسية هي:

- نقص في مساحات المكاتب
بعدما استعاد الديوان نشاطه وقام بتعيين عدد من المدققين الجدد، تقلصت المساحات المطلوبة تلقائيا" واصبحت غير كافية وغير ملائمة.

- نقص في عدد المدققين
انخفاض في القدرة على التدقيق، مما حتم تعيين المدققين الحاليين الذين يخضعون الآن لدورات تدريبية وتأهيلية.

٢- أهداف وأولويات نشاطات التأهيل خلال السنوات الثلاث القادمة

٢-١ الدعم الفني المتوقع والمبرمج

من المفترض أن يقوم ديوان المحاسبة بتطوير التعاون مع محاكم التدقيق المشابهة (ديوان المحاسبة) في البلدان الأخرى عن طريق تبادل الوثائق وتنظيم دراسات ميدانية.

كذلك من المتوقع دعم تقني إضافي لتعزيز هذه النشاطات باستخدام أمثل للحواسيب وتقنيات التدقيق الحديثة.

٢-٢ الانتقال الى الاهداف الطويلة المدى

يعتزم ديوان المحاسبة تطوير قدرة التدقيق كخطوة لها الأولوية، وتعزيز التعاون مع مؤسسات الرقابة الأخرى، تحديدا هيئة التفتيش المركزي والمجلس التأديبي العام.

يتجه الديوان على المدى الطويل الى تعزيز قدرة الرقابة الوقائية (التدقيق الداخلي).

٣- ملخص أولويات المشاريع

٣-١ أولوية المشروع (محاسبة-١)
لنظم المعلوماتية

يسير هذا المشروع بخطى حثيثة وذلك بتمويل من برنامج المساعدة الاميركية (USAID) (٨ وحدات حاسوب شخصي). اذ يحث على ايجاد طرق حديثة للعمل ويعزز نشاطات ديوان المحاسبة وكذلك الدعم الفني والتدريب في استعمال الحواسيب (٤٨٠,٠٠٠ دولار أميركي مقدرة مقتطعة من مشروع قيمته الاجمالية ٢,٢٠٠,٠٠٠ دولار أميركي بانتظار ان تتم الموافقة عليه من قبل المجلس النيابي).

الكلفة الإجمالية بالدولار ٤٨٠,٠٠٠

سنة اولى	سنة ثانية	سنة ثالثة
٤٨٠,٠٠٠		

٣-٢ أولوية المشروع (محاسبة-٢)
إنشاء الأبنية أو إعادة التأهيل والتجهيز

التي يمارس مهامه على الوجه الصحيح ومرورا" بالاعتبارات المذكورة آنفا"، يحتاج الديوان الى بناء تقدر مساحته ب ٣٥٠٠ م^2 مع بعض التجهيزات الميدانية (آلات التصوير، آلة فاكس، وسيارة واحدة).

التجهيزات	١٥٠,٠٠٠
المباني	١,٤٥٠,٠٠٠
الكلفة الإجمالية بالدولار	١,٦٠٠,٠٠٠

لا تدخل كلفة المباني في موازنة البرنامج الوطني للتأهيل الإداري NARP.

الكلفة الإجمالية بالدولار ١٥٠,٠٠٠

سنة اولى	سنة ثانية	سنة ثالثة
١٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	

٣-٣ أولوية المشروع (محاسبة-٣)
تعزيز نشاطات ديوان المحاسبة

يحتاج ديوان المحاسبة في سياق إعادة تنظيم نفسه،واستخدام الحواسيب على أوسع نطاق الى تبني دعم تقني ومساندة قصيرة الأجل من خبراء يعينون عند الضرورة.

يشمل هذا المشروع تخصيص مساعد فني واحد (لسنة واحدة) في التدقيق الحديث واستخدام أدوات الحاسوب، بالإضافة الى مهمات قصيرة الأجل، وتوثيق وتدريب.

الكلفة الإجمالية بالدولار ٧٤٥,٠٠٠

سنة أولى	سنة ثانية	سنة ثالثة
٣٨٠,٠٠٠	٣٦٥,٠٠٠	

جدول رقم ١
الاحتياجات الملحة للموظفين

مصلحة : ديوان المحاسبة

الفئة	العدد المقرر للوظائف	مجموع العدد المشغول	وظائف شاغرة نهاية عام ١٩٩٤	التوزيع على ثلاث سنوات		
				السنة الاولى ١٩٩٥	السنة الثانية ١٩٩٦	السنة الثالثة ١٩٩٧
الملاك القضائي	٣٦	١٨	١٨	٦	٦	٦
مدققون	٣٠	٢٩	١			
مراقبون	٥٠	١٣	٣٧	١٠	١٠	١٠
مساندة ادارية	٧٣	١٣	٦٠	٨	١٠	١٠
مجموع الملاك	١٨٩	٧٣	١١٦	٢٤	٢٦	٢٦
متعاقدون						
مياومون						

جدول رقم ٥
احتياجات التجهيزات الضرورية

مصلحة : ديوان المحاسبة

التجهيزات	انواعها	العدد	السعر الافرادي بالدولار	مجموع التكلفة بالدولار	التكلفة الاجمالية	التوزيع على ثلاث سنوات		
						السنة اولى ١٩٩٥	السنة الثانية ١٩٩٦	السنة الثالثة ١٩٩٧
تجهيزات الحواسيب								
حواسيب شخصية	DX-486 66 MB HD	٨	٣،٥٠٠	٢٨،٠٠٠				
طابعات	Laser	٦	٣،٠٠٠	١٨،٠٠٠				
محول تغذية كهربائي		٦	٢،٥٠٠	١٥،٠٠٠				
أنظمة	معالجة النصوص، قاعدة البيانات، معالجة المصفوفات	١	٤،٠٠٠	٤،٠٠٠				
مجموع الحواسيب		...			٦٥،٠٠٠	٣٠،٠٠٠	٣٥،٠٠٠	
تجهيزات مكتبية								
جهاز هاتف		١	٨،٠٠٠	٨،٠٠٠				
آلة فاكس		١	٥٠٠	٥٠٠				
آلة عرض سينمائي		١	٥٠٠	٥٠٠				
آلة تصوير	حجم كبير	١	٧،١٠٠	٧،١٠٠				
آلة تصوير	عادية	٤	٢،٣٠٠	٩،٢٠٠				
					٢٥،٣٠٠	٢٥،٣٠٠		

جدول رقم ٥ (تابع)
احتياجات التجهيزات الضرورية

مصلحة : ديوان المحاسبة

التجهيزات	انواعها	العدد	السعر الافرادي بالدولار	مجموع التكلفة بالدولار	التكلفة الاجمالية	توزيع على مدى ثلاث سنوات		
						السنة اولى ١٩٩٥	السنة الثانية ١٩٩٦	السنة الثالثة ١٩٩٧
مفروشات مكتبية								
طاولات	خشبية	٤٠	٦٠٠	٢٤،٠٠٠				
كراسي		٨٠	٦٠	٤،٨٠٠				
خزائن	خشبية	٤٦	٣٠٠	١٣،٨٠٠				
خزائن لحفظ المنفات		١٤	١٥٠	٢،١٠٠				
					٤٤،٧٠٠	٢٩،٧٠٠	١٥،٠٠٠	
تجهيزات أخرى								
سيارات	Sedan	١	١٥،٠٠٠	١٥،٠٠٠	١٥،٠٠٠	١٥،٠٠٠		
مجموع التجهيزات					٨٥،٠٠٠	٧٠،٠٠٠	١٥،٠٠٠	

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام